

استقالة رئيس بنك «باركليز» البريطاني بعد ظهور سلسلة من الفضائح المالية



بوب دايوود امام أحد فروع بنك باركليز

لندن - كونا: أعلن بنك «باركليز» البريطاني اليوم عن استقالة رئيسه ماركوس اجيوس من منصبه في حين خضع الرئيس التنفيذي بوب دايوود امس للمساءلة من طرف لجنة برلمانية خاصة وذلك في اعقاب الفضائح المالية التي تورط فيها البنك الى جانب بنوك بريطانية اخرى.

وقال اجيوس في بيان استقالته الذي نشرته وسائل الاعلام ان «الايام الماضية شكلت فترة مساهمة من طرف لجنة والاضطرابات التي لم يسبق ان شهدها القطاع المصرفي البريطاني من قبل».

وأعرب عن اسفه الشديد لتورط البنك في مخالفات مالية غير مسبوقة أقرت على سمعته، مضيفاً ان «التطورات الأخيرة أصابت العملاء والموظفين والمساهمين بخيبة امل كبيرة».

وقال بصفته رئيساً للبنك لم يبق لديه خيار سوى الاستقالة من منصبه بعد توالي ظهور الفضائح التي كشفت عن تدني أخلاقيات المهنة لدى بعض الموظفين الى مستويات خطيرة».

وأوضح «باركليز» في بيان منفصل ان لجنة مستقلة ستبدأ بإجراء تحقيقات كبيرة داخل البنك في محاولة لعزلة مزيد من التفاصيل حول طريقة ادارته وعلاقته بالبنوك الأخرى المتورطة.

وتكتشف «سلطة الخدمات المالية» الاسبوع الماضي عن تورط مجموعة من البنوك

مخالفة للقوانين وذلك بعد ان تم تغريم بنك «باركليز» 290 مليون جنيه استرليني في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لتورطه في الفضيحة المالية الأولى التي تسببت في توالي ظهور سلسلة من الفضائح.

وقالت مديرة الجرائم المالية في «سلطة الخدمات المالية» تراسي ماكدموت في تصريح سابق لهيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» ان اكتشاف امر بنك «باركليز» وتغريمه بمبلغ هو على ان هذا البنك لم يتصرف بمفرده مضيعة ان «التحقيقات ستكشف دون شك مزيداً من المخالفات التي تعودت بعض البنوك على ممارستها».

وفرضت سلطة الخدمات المالية على (باركليز) غرامة بقيمة 59.5 مليون جنيه استرليني بينما فرضت عليه السلطات المالية الأمريكية غرامة بقيمة 182.2 مليون جنيه وغرامة أخرى دفعها لوزارة العدل الأمريكية قيمتها 102.5 مليون جنيه.

ووجدت السلطات البريطانية والأمريكية بنك «باركليز» متورطاً في تنظيم وتحديد اسعار الفائدة على القروض بين عدة بنوك عالمية والتي يفترض ان يتركز تحديدها للسوق التي تحكمها قوانين وضوابط معروفة.

كما تورط البنك في اخفاء كثير من البيانات المالية وتضخيم اسعار الفوائد التي يدفعها لقروضه لدى بنوك أخرى بهدف إعطاء صورة مغايرة عن وضعه المالي في السوق بين سنوات 2005 و2009.

أكاديمية «إتقان» التابعة لـ «بوبيان» تطلق باكورة برامجها



الماجد والحمام مع المشاركين في البرنامج

أطلقت أكاديمية إتقان التابعة لبنك بوبيان باكورة برامجها التدريبية الساعية الى تنمية القيادات الكويتية الشابة بالتعاون مع جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا GUST والمعتمدة من جامعة مسوري والتي تم الاتفاق معها مسبقاً لتكون الذراع الأكاديمية الحصري في الكويت لبنك بوبيان، حيث تم تنفيذ البرنامج الخاص للقيادات الشابة في المقر الرئيسي لأكاديمية إتقان بحضور 15 مشاركاً من موظفي البنك من الشباب الكويتي الواعد.

وأكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في البنك عادل عبد الوهاب الماجد في كلمة القاها أمام التلاميذ من المشاركين في البرنامج أهمية الخطوة التي قام بها البنك بتأسيس الأكاديمية والتي تمثل نقلة نوعية في عالم

التدريب والتطوير الإداري والوظيفي ليس على مستوى البنوك المحلية فحسب بل على المستوى الإقليمي أيضاً.

وأضاف قائلاً: «تمثل أكاديمية إتقان إضافة جديدة ومميزة كونها تنتقل بمفاهيم التدريب

هيئة أسواق المال تصدر تعليمات بشأن شكاوى العملاء

● يتمتع الشخص المرخص له عن مقاضاة العميل في موضوع الشكاوى نفسه مادامت الشكاوى المقدمة من العميل لاتزال منظورة ولم يتم البت فيها.

● في حال تقديم العميل شكواه الى القضاء يتوقف الإجراء على المرخص له عن التحقيق في موضوع الشكاوى.

● إرسال تقرير شهري الى هيئة أسواق المال وفق النموذج المرفق وبمدة أقصاها 10 أيام عمل بعد نهاية الشهر المطوب اعداد التقرير عنه اعتباراً من نهاية سبتمبر 2012.

● واعتبرت الهيئة هذه التعليمات نافذة من تاريخ صدورهما.

● الفوري والكامل في الشكاوى.

● إجراءات تسوية الشكاوى بما يضمن احاطة كل موظف يتعامل مع العملاء بهذه الإجراءات.

● الإجراءات الواجب اتخاذها لإبلاغ العميل بنتائج التحقيق في الشكاوى وإبراعي التزام الشخص المرخص له بإبلاغ العميل الشاكي خلال مدة أقصاها 30 يوماً من تسلم الشكاوى.

● تسمية شخص مسؤول لدى المرخص له للاضطلاع بالمهام الخاصة بإجراءات التعامل مع شكاوى العملاء.

● يراعى عند النظر في شكاوى العملاء ما يلي:

● الا يكون موضوع الشكاوى منظورا امام القضاء.

المرخص لهم القيام بالتالي:

1 اعداد دليل إجراءات مكتوبة للتعامل مع شكاوى العملاء وذلك في موعد غايته 30 سبتمبر 2012 ويتعين ان يتضمن هذا الدليل بحد ادنى ما يلي:

● نموذج تقديم الشكاوى مع توضيح المعلومات والمستندات المطلوبة من العميل مع نشر نموذج الشكاوى على الموقع الإلكتروني للمرخص له.

● إجراءات استلام وارشفة الشكاوى بما فيها ابلغ العميل الحكومية وترقيم الشكاوى.

● الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الشخص المرخص له لضمان معالجة الشكاوى بالطرق المناسبة وبأسرع وقت بما فيها التحقيق

أصدرت هيئة أسواق المال اصص تعليمات الى جميع الأشخاص المرخص لهم بشأن شكاوى العملاء جاء فيها: انه في اطار حرص هيئة أسواق المال على تنظيم نشاط الأوراق المالية وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة وبالإشارة الى ما نصت عليه المادة رقم 191 والمادة رقم 192 من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية المتعلقة بشكاوى العملاء وفي مجال التأكيد على تفعيل ما ورد في المادة المشار اليها فإنه يتعين على الأشخاص

فيسترفيله يحذر من إرهاب ألمانيا في أزمة اليورو

برلين - د.ب.أ: حذر وزير الخارجية الألماني جيسو فيسترفيله من إرهاب بلاده في أزمة ديون منطقة العملة الأوروبية الموحدة، اليورو.

وقال فيسترفيله في تصريح للصحافة الأولى بالتلفزيون الألماني «إيه ار دي» صباح امس إنه «غير الممكن تحميش «الاكتاف» الألمانية أكثر مما تحتمل مضيعة: «إن قدرة اقتصادنا على التحمل ليست غير محدودة في الأخرى، لذلك فمن الضروري أن نعبر عن تضامنا من ناحية ولكن علينا من ناحية أخرى ألا نتوانى في التشديد على ضرورة استفاد شركائنا لإرادتهم في تحقيق إصلاحات».

وجدد الوزير العضو بالحزب الديمقراطي الحر الشريك في الائتلاف الحكومي الذي تقوده المستشار الألمانية أنجيلا ميركل رفضه لاعتماد سندات أوروبية موحدة في مواجهة أزمة الديون التي تهدد بفافلاس عدد من الدول الأعضاء في مجموعة اليورو وعلى رأسها اليونان وقال إن ألمانيا لا تستطيع ضمان ديون أوروبا بأكملها.

أضاف فيسترفيله: «لا نستطيع أن نسلك طريقا مثل هذا كطريق لضمان الديون والذي يعتبر بمثابة اتحاد للدول، بل نريد اتحادا للاستقرار».

بنوك البحرين تتجه للاندماج

أعلنت ثلاثة مصارف إسلامية استثمارية بالبحرين أمس الأول انها اتفقت على الاندماج فيما بينها للمنافسة بشكل احسن في سوق مجزأ بشكل كبير، وأشارت بنوك كابيفست وإيلف وبيت إدارة المال الى انها تطمح لبلاد مصرف يصل إجمالي أصوله إلى 400 مليون دولار حسب بيان للطراف الثلاثة.

وقال عيسى حبيب نائب رئيس مجلس إدارة بنك إيلف إن المصرف الذي سيبتمخض عن عملية الاندماج سيكون قادرا على الفوز بمشاريع كبيرة مستقبلا من وجود تنوع في أصوله وعوائده، واعتبر حبيب أن هدف العملية هو إنشاء مؤسسة مصرفية قوية بوسعها المنافسة في سوق متغير.

وتكرت وكالة الأنباء الرسمية في البحرين أن اتفاق المصارف الثلاثة على الاندماج بحاجة لموافقة من البنك المركزي البحريني ووزارة الصناعة والتجارة.

وتعد البحرين مركزا أساسيا لقطاع المصرفية الإسلامية في منطقة الخليج العربي، غير أن الاحتجاجات التي شهدتها البلاد ولا تزال منذ أكثر من 16 شهرا أضرت بالسعة الاقتصادية للمملكة، وقد ضغط البنك المركزي البحريني العام الماضي باتجاه إحداث اندماجات بين المصارف الإسلامية لتقوية وضعها المالي.

وقد فشل مسعى سابق لاندماج مصرفين في البحرين هما بنك البحرين الإسلامي وبنك السلام، حيث أعلن في فبراير الماضي أن الطرفين عجزا عن الاتفاق على بنود عملية الاندماج، ويرى محللون أنه من الأجدى لمصارف البحرين-بحكم صغر حجمها أن تتوحد لتستطيع مجاراة المصارف الأجنبية المنافسة.

الاقتصاد التركي يحقق نمواً بنسبة 3,2% في الربع الأول من العام 2012

تركيا - ي.ب.س.آي: حقق الاقتصاد التركي في الربع الأول من العام 2012 نمواً بنسبة 3,2% مقارنة مع الفترة عينها من العام 2011، ونقلت وكالة أنباء الاناضول أمس عن معهد الهيئات السيادية «تركستات» قوله إن الاقتصاد التركي نما بنسبة 3,2% خلال الربع الأول من السنة الحالية على أساس سنوي.

وأضاف أن الناتج المحلي الإجمالي التركي ارتفع خلال الربع الأول من 2012 بنسبة 14,2%، وبلغ 329 مليار ليرة تركية بحسب الأسعار الراهنة.

ونابع عن الناتج المحلي الإجمالي التركي حقق ارتفاعاً يقدر بـ 3,2% وبلغ 27 مليار ليرة تركية بحسب الأسعار خلال فترتين محددة متاثره بقيمة السلع والخدمات.

تقرير البورصة اليومية

السوق يواصل الارتفاع لاستمرار العمليات الشرائية على أسهم المجاميع الاستثمارية

واصل سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاع جميع مؤشراتته في جلسة تعاملات أمس، حيث استمرت العمليات الشرائية على كثير من الأسهم سواء القيادية أو الرخيصة وكانت أكثر تركيزاً على أسهم عدد من المجاميع الاستثمارية مثل الخرافي والمدينة وأبفا.

ووقع هذا النشاط مؤشرات السوق لاستكمال ارتفاعاتها التي بدأتها من جلسة بداية الأسبوع، وعلى إثر الزيادة التي حققها المؤشر السعري أمس فقفز المؤشر العام للسوق للاسهم مستوى نقطة 5900 بإقفاله عند مستوى 5878، أما المؤشر الوزني فعزز استقراره فوق مستوى 400 نقطة بإقفاله فوق مستوى 406 نقاط، وارتفع المؤشر الجديد كويت 15 بمقدار 1,3 نقطة ليلاصم مستوى 990 نقطة.

ورغم الارتفاع الذي حققته جميع مؤشرات السوق، فضلاً عن المتغيرات التي حققت في الأخرى ارتفاعات ملحوظة إلا أن الجلسة اتسمت بالتذبذب الواضح في الأداء، حيث ارتفعت المؤشرات الثلاثة وانخفضت أكثر مرة خلال الجلسة نتيجة اختلاف التوجهات المضاربة، حيث كانت عمليات الشراء تشهد نشاطاً من خلال عمليات شراء تستهدف أسهم رخيصة ومن ثم تبدأ عمليات البيع السريعة بهدف جني الأرباح وهو ما أدى إلى استمرار تقلب مؤشرات السوق بين ارتفاع وهبوط حتى قبل نهاية الجلسة التي شهدت نزعاً شرائية على أسهم بنكية وأسهم رخيصة منها ما هو فردي ومنها التابع لمجاميع استثمارية منها الاستثمارات

وويحظ ارتفاع قيمة التداول بنسبة وصلت إلى 60٪ وذلك على وقع عمليات الشراء القوية التي ارتكزت على أسهم المجاميع الاستثمارية، وهو ما يعكس عودة الثقة في السوق نسبياً مقارنة مع الفترة الماضية والتي تأثرت بشكل كبير جراء التداعيات السلبية الناتجة عن الأحداث السياسية المحلية، كما أن السوق تفاعل بشكل جيد مع التحسن النسبي الذي شهدته أسواق المال العالمية في الوقت الراهن.

ارتفع المؤشر العام للبورصة بمقدار 24,06 نقطة ليستقر عند مستوى 5878,76 نقطة ارتفاعاً نسبته 0,41٪، وارتفع المؤشر الوزني بمقدار 0,96 نقطة بارتفاع نسبته 0,24٪، ليرتفع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,31 نقطة ليلاصم مستوى 989,76 نقطة.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 299,3 مليون سهم نفذت من خلال 4972 صفقة قيمتها 20,6 مليون دينار، وشهدت متغيرات السوق ارتفاعاً ملحوظاً في الأداء، حيث ارتفعت كميات التداول بنسبة بلغت 21,6٪، وارتفعت الصفقات بنسبة 20,7٪، وكذلك ارتفعت القيمة الإجمالية بنسبة 60,6٪.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

24.06

نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,41٪، وارتفاع المؤشر الوزني بمقدار 0,96 نقطة بنسبة 0,24٪، وارتفاع مؤشر كويت 15 بمقدار 1,3 نقطة بنسبة 0,13٪.

299.3

مليون سهم تم تداولها بقيمة 20,6 مليون دينار.

5

شركات استحوذت أسهمها على 46,9٪ من القيمة الإجمالية واستحوذ سهم التقدم على 21,3٪ من القيمة الإجمالية للتداول.

7

قطاعات ارتفعت في جلسة أمس تصدرها قطاع العقار بواقع 9,08 نقاط، فيما تصدر قطاع النفط والغاز القطاعات المتراجعة بواقع 8,2 نقاط.

الفلاح: الشركات التي تم شطبها

عليها أن تتقدم بطلبات إدراج جديدة

أوضاعها وبعدها يتم إلغاء إدراج هذه الشركات بالسوق، مشيراً إلى ان هناك 3 شركات نجت بالفعل في تعديل أوضاعها وبالتالي لن يتم إلغاء إدراجها.

ولفت الفلاح إلى ان الشركات التي نجت في تعديل أوضاعها عليها ان ترسل البورصة لتقدم بياناتها المالية لكي تعود الى التداول مرة أخرى، موضحاً ان الشركات التي تم إلغاء إدراجها عليها ان تتقدم بطلبات إدراج جديدة وفقاً للقانون، كما انها يجب ان تعقد جمعيتها العمومية وتعلن فيها لمساهمينا أسباب إلغاء إدراجها.

وحول نظام التداول الجديد «ناسداك اومكس» قال الفلاح ان اي نظام جديد لابد ان تكون فيه مشاكل وبعض الثغرات، كما ان نظام تداول في الاسواق المالية معرض لان يتوقف لذا يجب إعطاء النظام الجديد مهلة ووقتها حتى يتم استيعابه، مشيراً الى ان البورصة حريصة على إصلاح العطل الفني في موقع البورصة الجديد ليبدأ عمله في أقرب وقت.

أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال صالح الفلاح أن قرار الهيئة بإلغاء إدراج 15 شركة في السوق منذ بداية عملها سيعمل على تنظيف سوق الكويت للأوراق المالية وسيترك المجال أمام الشركات التي تستحق البقاء في البورصة الكويتية، فضلاً عن إتاحة الفرصة للشركات الجديدة.

وقال الفلاح في تصريحات أدلى بها أمس لتلفزيون الكويت أنه وإعمالاً للقرار رقم 3 لسنة 2011 بشأن إصدار نظام الإدراج في بورصة الأوراق المالية فإن الشركات التي تتأخر في الإعلان عن نتائجها المالية الفصلية لمدة تزيد على 45 يوماً او البيانات السنوية عن 3 أشهر يتم إيقافها عن التداول وفقاً للقانون.

وأشار الفلاح إلى ان البورصة تقوم بمخاطبة الهيئة بكتاب رسمي عن الشركات التي يتجاوز إيقافها 6 أشهر وتقوم الهيئة بدورها بدراسة ملف هذه الشركات ومناقشتها حول أسباب الإيقاف وعدم قدرتها على العودة الى التداول من جديد ومن ثم يتم رفع الموضوع الى مجلس المفوضين ويتم منح الشركات مهلة إضافية لتعديل

تصريح صحفي

تصرح شركة مجموعة عارف الاستثمارية بأنه إنطلاقاً من مبدأ الشفافية أمام كافة المؤسسين والمساهمين جميع الأطراف المرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالشركة بأنها قامت بتنفيذ تعليمات وقرارات هيئة أسواق المال الصادرة بتاريخ 12/4/2012 إلا أنه مع ذلك صدر بحققها قرار الشطب من التداول في سوق الكويت للأوراق المالية وعليه سوف تقوم الشركة باتخاذ كافة الإجراءات القانونية للتظلم من قرار الشطب استناداً إلى أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وذلك عن طريق مستشارها القانوني، وذلك بغرض إلغاء القرار الصادر بشطب الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية، وما يترتب عليه من آثار ومن ثم إعادة إدراج أسهم الشركة للتداول في سوق الكويت للأوراق المالية.

● شريف حمدي